وفقا لدراسة نوعية تنفرد «الثورة» بنشرها:

الصندوق الاجتماعي يكشف عن استنزاف الأصول الإنتاجية للأسر الفقيرة

ظهور الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف والاغتراب غير الشرعي

كشف الصندوق الاجتماعي للتنمية عن تفاقم حدة الاحتياجات التنموية في اليمن وحاجة ذلك إلى التمويل العاجل للتخفيف من وطأة تأثيرات أحداث عام ٢٠١١م على حياة سكان الريف والحضر الذين انقطعت عنهم واستمر تأثيرها حتى الآن،

الثورة/ عبدالله الخولاني

سلوك

وأكدت الدراسة الوصفية التي نفذها الصندوق الاجتماعي وتنفرد (الثورة) بنشرها أن الأحداث التي شهدتها اليمن خلال العام ٢٠١١م رافقها سلوك وأساليب اجتماعية واقتصادية مختلفة بغية الوصول إلى تلك الخدمات كما زاد من حدة الوضع توقف معظم المشاريع التنموية الحكومية وغير الحكومية، وكذا توقف المصانع الصغيرة والورش وتسريح الكثير من العمالة.

تدهور

وخلصت الدراسة إلى تدهور الوضع الاقتصادي، والنشاط السياحي، وارتفاع الأسعار، وشح الوقود، وندرت بعض السلع والخدمات وضعف توفرها في الأسواق المحلية.. مما أدى إلى تزايد ظاهرة الاحتكار، حيث ساهم في وجودها صعوبة وصول تلك السلع والخدمات بسبب غلاء النقل وزيادة كلفة وصعوبة المواصلات وقطع الطرقات الناتج عن التدهور الأمني، بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية خلال الأحداث التي رافقها تدهور كبير في الأجور وفرص العمل والدخل.

وطبقا للصندوق الاجتماعي فقد ظهرت حالات استنزاف للأصول الإنتاجية للأسر الفقيرة في كثير من مناطق الاستهداف، مما اضطر الناس إلى بيع المقتنيات مثل الذهب والسلاح والأشياء الثمينة بهدف توفير متطلبات المعيشة الضرورية والأساسية، كما ظهر انعدام فرص الادخار في معظم مناطق الدراسة، بالإضافة إلى تغير أوجه الإنفاق بحيث اتجه الإنفاق للاحتياجات الضرورية جداً وخاصة توفير الغذاء، وانخفض الإنفاق على الصحة والتعليم وغيرها من متطلبات وأساسيات الحياة. كما أتى الناس على جوانب إنفاق جديدة لم تكن موجودة في السابق كالإنفاق على مواد الإضاءة البديلة، وزاد إنفاقهم على مادة الغاز المنزلي ومياه الشرب (وخاصة في المدن الرئيسية) وعلى كلفة البحث عن مسكن وتكاليف انتقال بعض الأسر - خصوصاً في مناطق التوتر.

أعباء

كما لاحظت الدراسة زيادة الأعباء على المرأة الريفية، حيث اضطرت النساء إلى العمل في المزارع بأجور زهيدة، بالإضافة إلى بيع حليهن للمساعدة في مواجهة متطلبات المعيشة يضاف إلى ذلك أعباء توفير الحطب للوقود بدلاً عن الغاز الذي لم يعد متوفراً، وأعباء جلب المياه نتيجة ارتفاع أسعارها وندرتها.

كما أثر الوضع سلباً على إرسال الأبناء إلى المدارس والالتحاق بالتعليم، وتدني نسبة الوصول والاستفادة من الخدمات الطبية والتعليمية (وخاصة في الأرياف) بسبب غلاء تكاليف الانتقال، وارتفاع أسعار المواصلات.

وبحسب الصندوق فقد برزت - بوضوح كبير - قضية الهجرة العكسية من الحضر إلى الريف في معظم المناطق نتيجةً لفقدان الناس لفرص عملهم ومصادر رزقهم في الحضر مما أدى إلى زيادة البطالة وزيادة الضغط على الموارد في المناطق الريفية بالرغم من شحتها، وكذا انقطاع التحويلات المالية كأحد الموارد المالية التي كانت تأتي من المدينة إلى الريف نظراً لانتهاء الأعمال في الحضر، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة الفقر في الريف.

الزراعة تتضرر

وفي ما يتعلق بالإنتاج الزراعي (وخاصة المعتمد على الري) أكدت الدراسة ، تأثر كَبيراً للقطاع الزراعي نتيجة ندرة وغلاء الديزل والمشتقات النفطية في كثير من مناطق الاستهداف، كما تأثرت الإنتاجية بارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وأجور النقل للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى قطع الطرقات التي أثرت على تسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي على تواجدها في أسواق المدن الرئيسة.

وأشارت إلى أن ارتفاعَ أسعار المشتقات النفطية رافقه ضعفٌ كبيرٌ في القدرة على تقديم الخدمات الصحية بالشكل المطلوب في الحضر والريف، وضعف قدرتها على مواجهة الأمراض السارية والمنتشرة. أما التضرر المباشر للمباني الخدمية، فقد كان ملاحظاً في مناطق التماس والتوتر المباشر مثل المدارس والمراكز الصحية والمباني الحكومية، التي تحول بعضها إلى ثكنات عسكرية ،وبالمقابل، برزتْ بعضُ الظواهر الإيجابية مثل زيادة التكافُل الاجتماعي في بعض مناطق الاستهداف، وزيادة نشاط بعض منظمات المجتمع المدني في التعاون مع المتأثرين بالأحداث..

اغتراب غير شرعي

واضافت أنّ الأحداثَ رافقتها في بعض المناطق ظواهرُ سلبية تمثلت في زيادة ظاهرة الاغتراب غير الشرعية (التهريب)، وظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية بشكل كبير، وكثرة السرقات، وقطع الطرقات، وزيادة ظاهرة التسوُّل من مختلف الأعمار (رجالاً ونساء وأطفالاً).. بالإضافة إلى الإشكاليات البيئية التي تركزت في الحضر بسبب التلوث، وتراكم القمامة، وفيضان المجاري (وخاصة البيارات)، الأمر الذي تسبب في انتشار الكثير من الأمراض، وهو ما دفع المجتمعات المحلية إلى اتباع تدابير وأساليب اجتماعية واقتصادية بديلة لتدبير سُبُل المعيشة، وتوفير متطلباتُ البقاء،... تمثلت في تقليص الإنفاق، وخاصة على الكماليات، بل وعلى كثير من المكونات الغذائية.. بالإضافة إلى استخدام المدخرات لتوفير النقد واقتراض الناس من بعضهم البعض وبيع المقتنيات وبيع الأصول من أرض وثروة حيوانية وغيرها في بعض المناطق الريفية. وقد كان واضحاً في معظم مناطق العينة تغيير النمط الغذائي الذي كان سائداً قبل الأحداث.

الجدير بالذكر أن الصندوق الاجتماعي هدف من تنفيذه لتلك الدراسة النوعية إلى التعرف على نتائج تأثر المجتمعات المستهدفة من مشاريعه بأحداث عام ٢٠١١م وصور مواجهتهم لنتائج تلك الأحداث وتبعات كل ذلك على أنشطة الصندوق وجهود التنمية. وقد بلغ إجمالي عدد المناطق التي تم دراستها ٤٧ منطقة ريفية وحضرية، موزعة على ٤٧ مديرية ضمن ٢٠ محافظة. وتم جمع البيانات النوعية باستخدام مجموعة من الأدوات التشاركية من واقع الزيارات الميدانية التي قامت بها فرق الصندوق الميدانية إلى المناطق المبحوثة.

الزكاة

جمال عبدالحميد عبدالغني

«الزكاة ركن من أركان الإسلام، بل إنها الركن الثالث أو الركن الأوسط من الأركان الخمسة بمعنى أنها تشكل محور الارتكاز، وهي الرافعة الاقتصادية، وقد فرضها الخالق جل وعلا لعلمه اليقين أن أمور عباده لا تستقيم بدون توفر المال لتسيير أمورهم الحياتيه والمعيشية، ولأن من سنن الله في خلقه أن يكون بعضهم غنياً والبعض الآخر فقيراً والغنى درجات والفقر أيضا درجات، والزكاة لها وظائف عديدة من أهمها ترسيخ مبداء التكامل بين أفراد المجتمع وتوفير الاحتياجات الضرورية لفقراء المجتمع والغارمين منهم..»

والقضاء على الآفات التي تصيب المجتمع بسبب الفقر مثل السرقة والقتل وغيرها من الجرائم، والزكاة معناها الطهارة، فهي تطهر النفوس والأموال والثمرات، وهي إضافة إلى معناها الروحاني كركن لا يكتمل إسلام المرء إلا بإخراجها، هي أيضاً تنمي المال ولا تنقصه ورسول البشرية صلى الله عليه وآله وسلم أكد على هذا المعنى بقوله: «ما نقص مال من صدقاه»، وشرح هذا الحديث من الناحية الاقتصادية يطول، والمجال هنا لا يتسع لذلك.

● والسؤال هنا من المكلف بجباية الزكاة من أفراد المجتمع؟

- الإجابة على هذا السؤال إن المكلف بجباية الزكاة هو الوالي أو الحاكم أو رئيس الدولة أو الهيئة المكلفة بهذه الوظيفة بموجب الدستور والقوانين النافذة في أي بلد وعلى كل مسلم ومسلمة تسليمها بكل أمانة إلى الخزينة العامة سواءً كانت زكاة عروض التجارة أو زكاة الزروع أو زكاة الأنفس أو غيرها، ولكل زكاة مقدار وموعد يجب الالتزام به وتقع المسؤولية بعد ذلك على ولي الأمر أمام الله وأمام دافعي الزكاة الذين هم الشعب بكل شرائحه وولي الأمر مسؤول عن طريق إنفاق الزكاة في مصارفها الصحيحة الثمانية، وأي دفع لهذه الزكاة إلى غير خزينة الدولة هو بمثابة أداء ناقص للفريضة أو مخالفة لشرع الله وإذا كان الناس قد اجتهدوا في الماضي بأن يدفعوا جزء للدولة والجزء الآخر يخرجونه لأشخاص أو أسر معينة وحجتهم أن النظام فاسد وأموالهم لا تذهب إلى مستحقيها، فهذا اجتهاد الله وحده هو الذي سيتولى محاسبة عباده على ما مضى لكن اليوم وبعد التغيير يجب أن يجرب الوالي الجديد وحكومته الجديدة ويجب على دافعي الزكاة وبالذات التجار منهم أن يسددوا كل الزكاة بكل أمانة إلى الخزينة العامة وعلى الدولة أن تنفقها كما أمر الله.

● **الفرائض التي فرضها الله سبحانه وتعالى يجب أن تؤدي كما أمر الله في مقاديرها وأوقاتها وأماكنها الحقيقية، فلا يمكن أن تحج إلى القاهرة أو بيروت مثلاً وتقول أنا أديت فريضة الحج، يجب أن تحج إلى بيت الله الحرام بمكة في الموعد المحدد وتؤدي المناسك والشعائر كما أمرت، ولا يمكن أيضاً أن تصوم من الثانية عشرة ظهراً إلى الواحدة بعد منتصف الليل مثلاً وتقول أنا أديت فريضة الصوم ..... ثلاث عشرة ساعة يومياً في شهر رمضان، وكذلك لا يمكن أن تواضب على أداء بعض الحركات الرياضية ضمن خمس مرات في اليوم وتقول أنا أصلي فلا بد من أداء الصلاة بالشكل الذي بينها الشرع بما فيها من ركوع وسجود وتسبيح وتلاوة وغير ذلك.**

وبالمثل فإن ركن الزكاة لا بد أن يؤدي بالشكل المحدد والمقدار المعلوم وبالتوقيت المتفق عليه وتذهب الزكاة إلى الجهة المخولة شرعاً بالجباية وعلى الدولة أن تلزم بإنفاقها في مصارفها الثمانية ولا بأس أن يدفع التجار إن أرادوا مبالغ أخرى لجيرانهم المحتاجين أو مواطني قريتهم أو مدينتهم المستحقين أو إذا وسع الله عليهم لا يمنع أن تصل صدقاتهم وأعمالهم الخيرية إلى كل ربوع أوطانهم بشرط أن تكون هذه الأموال خارج بطاقة الزكاة أو الضرائب مثلاً والغريب أن المواطن المسكين أو الموظف المحدود الداخل هو الذي يحرص على دفع الزكاة المفروضه عليه وعلى أسرته بكل أمانة أما باستقطاعها من مرتبه مباشرة أو بإيصالها إلى الموظفين المختصين الواقفين بالمساجد قبل صلاة العيد.

◁ **الخلاصة:**

- إن الزكاة ركن من أركان الإسلام لا يكتمل إسلام المرء إلا بأدائها.

- يجب أداءها بالقدر المفروض إلى المخول شرعاً بجبايتها والحكمة الإلهية من ذلك رفع الحرج عن المستحقين للزكاة لأنهم عندما يحصلون عليها من الدولة يشعرون بأنهم يأخذون مستحقات قانونية وشرعية وعندما يأخذونها من التاجر يشعرون بالذل والمهانة كما يتعامل بعض التجار مع هؤلاء المستحقين بنوع من المن والإحتقار.

- مع تسليمنا بأن الغالبية العظمى من التجار يخرجون الزكاة بصورة صادقة وسليمة لكنهم عندما ينفقونها بمعرفتهم وبشكل مخالف للشرع والقانون يهدفون إلى ما يلي:

- شراء الولاءات والذمم، بل وتقمص دور الدولة بأموال الدولة ومعنى ذلك الانتقاص من سيادة الدولة وخلق شعور لدى الناس بأن هؤلاء المحسنين أهم من الدولة.

- خلال العقدين الماضيين على الأقل درج التجار على استخدام وسيلة أخطر، حيث يقومون بإنفاق جزء كبير من الزكاة على مسؤولين كبار وزراء ووكلاء وقادة عسكريين ومدراء عموم وبمبالغ كبيرة جداً وكلٌ حسب منصبه وأهميته والعادة هذه مستمرة في كل عام وبالتحديد في شهر رمضان، وهذه العطايا مقرونة ببقاء الشخص في المنصب المهم والهدف واضح وهو إذلال المسؤولين وتمرير معاملات التجار المخالفة للقانون من بعد رمضان إلى رمضان القادم بكل خضوع وتوفير الحماية لمخالفاتهم وتجاوزاتهم من الموظفين الصغار الذين لا تصلهم هذه العطايا.

- وهناك سر خطير لا بد من كشفه للقراء الكرام وهو أنه لو دفع التاجر زكاة عروض التجارة بشكل سليم إلى ضريبة الدولة وهو ربع العشر أو ٢,٥٪ من الأرباح فإن ذلك سيوفر دليلاً قاطعاً لدى مصلحة الضرائب لجباية ضريبة الأرباح التي تتراوح بين ٥٠٪ و٣٥٪ و٢٠٪ و١٥٪ بحسب القانون الجديد، وهناك نكته يرددها البعض بأن معظم ما ينفقونه في رمضان هي من زكاة استثماراتهم في الخارج وهم يعلمون أن منشآتهم في الخارج هي من التهربات الضريبية المتراكمة منذ بداية ممارسة التجارة في الداخل ولم تهبط مشاريعهم الخارجي من السماء.

عدن تستقطب ٩٣٪ من رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة في الربع الأول من العام الجاري

■ ،خاص/الثورة

استقطبت محافظة عدن خلال الربع الأول من العام الجاري ٩٣٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع الاستثمارية المسجلة بالهيئة وفروعها بالمحافظات خلال نفس الفترة .

وبينت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن عدد المشاريع المسجلة بمحافظة عدن بلغ ٣ مشروعات بتكلفة ٤٣ ملياراً و٤١٠ ملايين ريال .

وكان رأس المال الاستثماري بمحافظة عدن خلال العام الماضي ٢٠١١م قد بلغ ملياراً و٨٣٦ مليون ريال مقابل ٢٤ملياراً و٤٠٠ مليون ريال خلال نفس الفترة المقابلة من العام ٢٠١٠م .

وتعتبر محافظة عدن من أهم المحافظات الجاذبة للاستثمار ، حيث تمتلك المحافظة موقعا استراتيجيا ، فضلا عن توفر الفرص الاستثمارية المتنوعة ، ووجود منطقة حرة ومناطق صناعية وسياحية وسكنية مؤهلة للاستثمار ، بالإضافة إلى المزايا العديدة التي تمنحها الحكومة للمستثمرين .

الدعوة إلى تشجيع الاستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات

■ ،خاص / الثورة

دعت دراسة إلى تشجيع الاستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات وبخاصة التقانة الرقمية بالإضافة إلى حث الشركات على تطوير مواقعها على الإنترنت وتطوير استخدام هذه الشبكة في التفاعل بين الشركات وزبائنها وأقرانها في مختلف أوجه نشاطها .وأوصت بإحداث تغيرات جذرية في مجال البنية التحتية الرقمية تهدف إلى إلغاء الأمية الرقمية وذلك بتسهيل إجراءات منح تراخيص التكنولوجيا للحصول على التكنولوجيا الحديثة بتوسيع استخدام الحاسوب الشخصي وخاصة في المدارس وتشجيع التدريب على الحاسوب .دعت دراسة إلى دعم الطاقات الابتكارية وذلك بإنشاء نظام فعّال للحوافز المادية والمعنوية لتنشيط الابتكار ،وبناء بيئة علمية صحيحة تستهدف تحسين الاستفادة من الموارد البشرية وعدم إهدارها .ودعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مواصلة تنفيذ سياسات الحد من الأمية وترتيب أولويات التعليم لإزالة تشوهات هيكل العائد عليه والربط بين التعليم وسوق العمل من خلال تفاعل منظومة التعليم ومنظومة التشغيل مع منظومة البحث والتطوير .ولفتت إلى أهمية رفع حصة التعليم المهني والتقني ،وهذا يقتضي عدم انتقاء الطلبة المتأخرين دراسياً للدخول في هذه الفروع والعناية بالتدريب أثناء العمل كونه يمثل أحد أشكال مواكبة التغير التقاني السريع.

تكريم ١٦٣ عاملا وعاملة في عمران

■ ،عمران/سبأ

كرمت محافظة عمران ومكتب الشؤون الاجتماعية والعمل أمس الأول ١٦٣ عاملا وعاملة احتفاءً باليوم العالمي للعمال.وفي حفل التكريم الذي حضره وكلاء المحافظة والأمين العام المساعد للاتحاد العام لنقابات العمال علي بامحيسون نوه أمين عام المجلس المحلي صالح زمام المخلوس بدور اليد العاملة في بناء الوطن وتنميته في مختلف المجالات..مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل عبدالله عمران، ورئيس فرع الاتحاد العام لنقابات اتحاد عمال اليمن علي النجار تناولا أحقية تكريم العامل في مثل المناسبات وضرورة أن تعمل الجهات المعنية على الاهتمام به وتأمينه صحيا ومعيشيا.تخلل الحفل إلقاء ثلاث قصائد شعرية لكل من أمين عيشان، وفتح السفياني، ومحمد الشايعي، وعبدالرحيم السعيدي، بالإضافة إلى الأناشيد الوطنية، ومسرحية وأوبريت غنائي عبرت عن الدور الكبير للعامل في مختلف القطاعات.